

مايو
2021

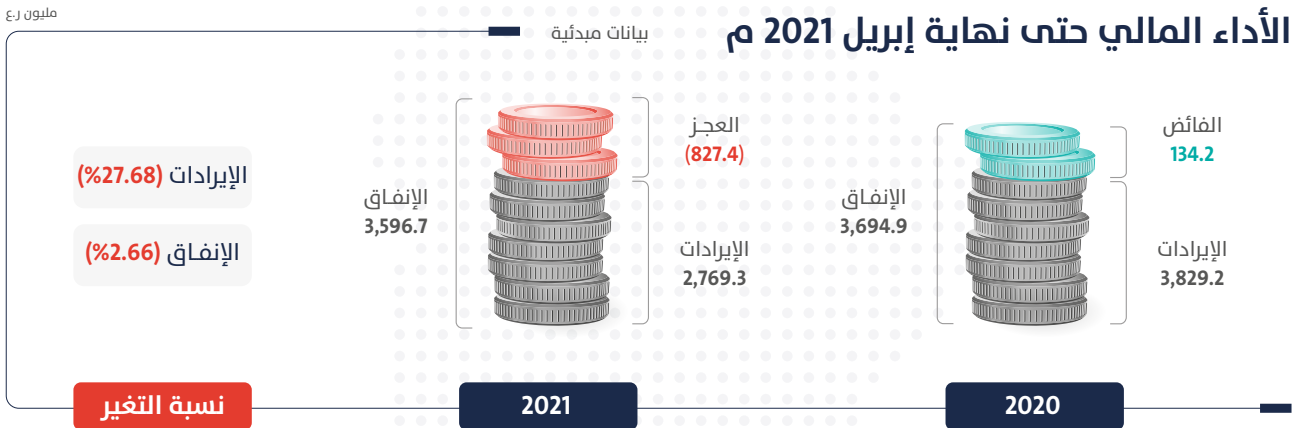
رؤية عمان
2040
Vision Forward
With Confidence

وزارة المالية
Ministry of Finance



الأداء المالي

نشرة شهرية تصدر عن وزارة المالية



الإففاق العام للدولة يواصل انخفاضه في ظل استمرار السياسات والإجراءات لترشيد الإنفاق ورفع كفاءته

الإيرادات

مليون ريال عماني

نسبة التغير	2021	2020	البيان (حتى نهاية إبريل)
36.82%	1,347.9	2,133.6	صافي إيرادات النفط
7.35%	448.1	483.8	إيرادات الغاز
14.43%	951.9	831.8	الإيرادات الجارية
-	21.3	380	الإيرادات والاستردادات الرأسمالية
27.68%	2,769.2	3,829.3	إجمالي الإيرادات

سجلت الميزانية العامة للدولة انخفاضاً في الإيرادات بنسبة (27.68%) خلال الفترة من يناير وحتى نهاية إبريل من عام 2021م، مقارنة بذات الفترة من عام 2020م. حيث بلغت جملة الإيرادات المحصلة (2,769.3) مليون ريال عماني، وقد بلغ صافي إيرادات النفط (1,347.9) مليون ريال عماني مسجلاً انخفاضاً بنسبة (36.82%) نتيجة لانخفاض أسعار النفط وانخفاض متوسط الإنتاج لإلتزام السلطنة باتفاقية خفض الإنتاج مع أوبك بلس إضافة إلى استمرار تبعات كوفيد-19 التي ألفت بنتائجها على النمو الاقتصادي والمالية العامة للسلطنة، في حين شهدت الإيرادات الجارية ارتفاعاً بنسبة (14.43%)، منها تحصيل (313) مليون ريال عماني من توزيعات أرباح الاستثمارات الحكومية.

الإنفاق

بلغ إجمالي الإنفاق العام بنهاية إبريل من عام 2021م نحو (3,596.7) مليون ريال عماني مسجلاً انخفاضاً بنسبة (2.65%) مقارنة بذات الفترة من عام 2020م والذي بلغ (3,694.9) مليون ريال عماني، وذلك في ضوء السياسات والإجراءات التي اتبعتها الحكومة للتخفيف من التبعات الاقتصادية وترشيد الإنفاق ورفع كفاءته. حيث بلغت المصروفات الاستثمارية (الإنمائية والرأسمالية) للوزارات المدنية نحو (143) مليون ريال عماني.

استحدثت السلطنة في إعدادها للميزانية العامة للدولة لعام 2021م بند جديد ضمن بنود الإنفاق العام تحت مسمى (مخصص سداد الديون) لسداد جزء من أقساط الفروض المستقبلية، وقد بلغت جملة المبالغ المحولة لبند (مخصص سداد الديون) بنهاية إبريل من عام 2021م، نحو (50) مليون ريال عماني، ومن المستهدف تمويله بمبلغ (150) مليون ريال عماني خلال عام 2021م.

مخصص سداد الديون

150 مليون ريال عماني

100 مليون ريال عماني
المتبقي

50 مليون ريال عماني
تم التحويل بنهاية إبريل 2021م

شركة تنمية طاقة عُمان

تأسست بموجب المرسوم السلطاني رقم (2020/128) ونُقلت إليها حصة الحكومة من النفط والغاز في منطقة الامتياز (6). وتُعنى الشركة باستلام إيرادات النفط والغاز من شركة تنمية نفط عمان وتسديد التكاليف الرأسمالية والتشغيلية السنوية للإنتاج، والعمل على تنمية وتوسيع القطاع وضخ المزيد من الاستثمارات لتعزيز العوائد المالية والاقتصادية للدولة.

في ضوء العمل على استكمال مرحلة تأسيس شركة تنمية طاقة عمان وبدء العمليات التشغيلية ونقل التزامات الصرف للشركة في النصف الثاني من العام الجاري، استمرت الحكومة في سداد مصروفات قطاعي النفط والغاز والتي بلغت بنهاية إبريل 2021م نحو (554.5) مليون ريال عماني.

العجز

بلغ العجز المحقق حتى نهاية شهر إبريل من عام 2021م نحو 827.4 مليون ريال عماني، وقد بلغت القروض الخارجية والمحلية المسددة نحو (668.1) مليون ريال عماني.

آلية احتساب إيرادات النفط الشهرية



لمحة عامة عن قطاع النفط والغاز في سلطنة عمان خلال عام 2020م



الاقتصاد العالمي

ارتفاع مؤشرات أسعار المستهلك في أمريكا والاتحاد الأوروبي

في الفترة ذاتها بالمقارنة مع العام الماضي، وترجع هذه الزيادة في مؤشر أسعار المستهلك إلى الزيادة في السلع والمدخلات المتعلقة بالارتفاع المفاجئ في الطلب وتعطل سلسلة الإمداد.

ارتفع مؤشر أسعار المستهلك في أمريكا بنحو 4.2% في أبريل من هذا العام مقارنة بنفس الفترة من العام الماضي، ويُعد هذا الارتفاع الأعلى منذ سبتمبر 2008م، كما ارتفع مؤشر أسعار المستهلك في الاتحاد الأوروبي بنحو 1.6%

أسواق النفط

تزايد حملات التطعيم ضد كوفيد-19 وتحسن النشاط الاقتصادي، في حين تراجع الطلب في مناطق أخرى مثل الهند نتيجة الارتفاع الحاد في الحالات المصابة. وتتوقع إدارة معلومات الطاقة أن يبلغ متوسط أسعار برنت (65) دولار للبرميل في الربع الثاني من عام 2021م، و (61) دولار للبرميل خلال النصف الثاني من عام 2021م، و 61 دولار للبرميل في عام 2022م.

تتوقع وكالة الطاقة الدولية ارتفاع استهلاك النفط العالمي بنحو (5.4) مليون برميل يومياً خلال عام 2021م، أقل بحوالي (270) ألف برميل يومياً من التوقعات السابقة للوكالة. حيث بلغ متوسط أسعار خام برنت الفورية في أبريل (65) دولار للبرميل، دون تغيير عن مستوياتها المحققة في مارس. وقد شهدت بعض مناطق دول العالم لاسيما الولايات المتحدة الأمريكية ارتفاع في الطلب على النفط في ظل

الاقتصاد المحلي

ارتفع مؤشر سعر المستهلك ارتفاعاً طفيفاً في السلطنة إلى (106.4) في أبريل 2021م مقارنة بـ (104.7) المسجل في أبريل من العام الماضي، حيث بلغ معدل التضخم (1.59%) في أبريل 2021م، في حين إن متوسط التضخم حتى نهاية إبريل 2021م انخفض بمعدل (-0.43%).

غادر السلطنة أكثر من (200,000) مائتي ألف وافد خلال الفترة ما بين مارس 2020م ومارس 2021م. وقد تراجع أعداد الوافدين العاملين في القطاع الحكومي من (53,332) ألف وافد إلى (49,898) ألف وافد، إلى جانب تراجع أعداد الوافدين في القطاع الخاص من (1,608,781) مليون وافد إلى (1,403,287) مليون وافد، وقد صاحب هذا التراجع انخفاض في أعداد القوى العاملة الوافدة من حملة المؤهلات العليا خلال نفس الفترة.

المصدر: المركز الوطني للإحصاء والمعلومات

يعقد خبراء من صندوق النقد الدولي زيارة افتراضية للسلطنة خلال الفترة من 24 مايو إلى 7 يونيو 2021م في إطار مشاورات المادة الرابعة لعام 2021م، وذلك لمناقشة عدة مواضيع من بينها تطورات الاقتصاد الكلي وأولويات السياسات المالية والإجراءات المدرجة ضمن الخطة المالية متوسطة المدى (2020-2024).

